

جرائم «أخونة» الدولة مستمرة

كل يوم تزداد شرارة الإخوان لممارسة أشنع جرائم التهميش والإقصاء، وتصفية الكوادر الوطنية من الوظيفة العامة... إنهم يحبون «السلطة» حباً جماً.. مخطط تبناه حزب «الإصلاح» منذ اليوم الأول لتبونه وسيطرته على حكومة «الوفاق» بصورة انتقامية ومخالفة للمبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية المزمّنة.. كل يوم يرتكبون مذابح جديدة.. تتمثل بعملية إقصاء جماعي ضد المؤتمريين والكفاءات الوطنية في عدد من الوزارات والمرافق الحكومية.. فيما يلي غيض من فيض تلك الممارسات.. فإلى التفاصيل:

باسندوة يقصي 23 مديراً عاماً في مختلف الوزارات والمؤسسات وتعيين أقارب لوزراء في الإصلاح

يواصل محمد سالم باسندوة رئيس حكومة الوفاق تنفيذ مخطط الإصلاح الساعي لإخونة الدولة وإقصاء الكوادر الوطنية من الوظيفة العامة بصورة انتقامية في مخالفة صريحة للدستور والقوانين النافذة والمبادرة الخليجية والالتزام المزمّنة.

وكشفت وثائق رسمية حصلت الميثاق على صورة ضوئية منها عن أقدام باسندوة ووزير الشؤون القانونية بارتكاب مذبحه جديدة تتمثل بعملية إقصاء جماعي لعدد 23 مديراً عاماً في عدد من الوزارات والمؤسسات والهيئات وذلك وفقاً للقرار رقم (503) بتاريخ 24 سبتمبر الجاري..

واظهرت جريمة الإقصاء الجماعية هذه عن أشنع صور سوء الاستغلال للوظيفة العامة وتسخيرها لمصالح شخصية وحزبية بحتة، والتي تهدد السلم الاجتماعي وتضرب الوحدة الوطنية بشكل قاتل.

وافادت مصادر للميثاق مطلعة ان من تم تعيينهم هم من مليشيات حزبي الإصلاح والإشتراكي ومعظمهم من أقارب أو اصهار وزراء وقيادات الحزبيين..

وطالبت المصادر كل من أقصوا بعدم التعامل مع هذه القرارات غير الشرعية ورفضها كونها تعكس اشنع صور الفساد والافساد للوظيفة العامة وانها صادرة من جهة لم تعد شرعية خصوصاً مع اقتراب الانتخابات النيابية..

أقصاء كوادر الامانة العامة لرئاسة الوزراء

ذكر مصدر رفيع برئاسة الوزراء أن رئيس الحكومة محمد سالم باسندوة ويواصل جرائم الإقصاء وتغيير الكوادر الإدارية برئاسة الوزراء، واستبدالهم بقيادات لها ولاءات حزبية خاصة وتتبع قوى سياسية معينة. وأوضح المصدر، في تصريح خاص لوكالة «خبر» ، أن باسندوة قام بتغيير رئيس الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية عضو اللجنة الدائمة يحيى القافني، وعين بدلاً عنه جميل القاضي، المحسوب على طرف سياسي متعصب ..

الإصلاح يستكمل السيطرة على الداخلية مدير أمن إب يقصي 60 ضابطاً



ذكر مصدر امني بمحافظة اب ان مدير امن المحافظة القيادي في حزب الإصلاح العميد الركن فؤاد العطاب أقدم على إقصاء أكثر من 60 ضابطاً من أعمالهم. وأوضح المصدر لوكالة أنباء ان إقصاء هؤلاء الضباط جاء دون مسوغ قانوني، لافتاً الى انه القيادي الإخواني العطاب قام بتعيين عناصر ينتمون الى حزب التجمع اليمني للإصلاح بدلاً عنهم. وعلى ذات الصعيد كشف المصدر عن استقالة العقيد فيصل الخياط نائب مدير البحث الجنائي بالمحافظة، والمقدم نجيب عنتر، احتجاجاً على ما تشهده المحافظة من انفلات امني غير مسبوق منذ تولي العطاب أمنها. وحمل المصدر مسؤولية ما يمارسه العطاب من إقصاءات للضباط من أعمالهم دون اي مسوغ قانوني الى جانب ما تشهده المحافظة من انفلات امني.. متهما العطاب بتجنيد أكثر من 70 جندياً من عناصر حزب الإصلاح بإدارة امن المحافظة خلال الشهر الماضي.

الوثائق تكشف عن حالات فساد متوغلّة..

إقصاء عشرات الموظفين ومصادرة رواتبهم وإحلال بدلاً عنهم في وزارة الثقافة

معالجة معظم الموظفين والبالغ عددهم «483» موظفاً خارج الخدمة بدعوى أنهم لا يستفيد منهم من خلال انتدابهم الى صندوق التراث ومع شخصيات نافذة ومدراء، أو استيعابهم في كشوفات الموظفين المغتربين مقابل خصم مبلغ من الراتب وتوجيهات من مدير مكتب الوزير. وطالب موظفو الثقافة ورئيس الجمهورية بالتخفيف من معاناتهم وتوجيه وزير الثقافة بإطلاق رواتبهم التي أثرت على حياة أسرهم وخصوصاً وهناك ممارسات تهدف الى فصلهم جميعاً من الوظيفة وإحلال الاخوان بدلاً عنهم واصدار قرار تعيين بذلك حتى لا يكون هناك حجة أو مبرر لمن يريد فصلنا نهائياً من وظائفنا.

يتكبد عشرات الموظفين في وزارة الثقافة ممن تم إقصاؤهم من مختلف الإدارات بعد سنوات من الخدمة معاناة إطلاق رواتبهم التي تصادر بدعوى عدم التزامهم بالادوام يحدث هذا بعد ان تم إحلال موظفين حزبيين بدلاً عنهم، وليس لديهم أي مؤهلات سوى أنهم أتوا بتوصيات من أحد قادة ساحة التقرير لتسقط كل المؤهلات والمواهب والإبداعات والخبرة عند الإخزين. «60» موظفاً هم من تبخوا من أو ممن لم يجدوا لهم حل ومعالجة، من إجمالي عدد (120) موظفاً يتم مصادرة رواتبهم حسب كشف (مرفق بالوثائق) من البنك المركزي اليمني (وحدة الامانات) لشهر يونيو.. وتقول الشكوى المقدمة للصحيفة أنه تم



استياء شعبي واسع

القرار (178) سيعرقل نتائج الحوار الوطني.. ويحمل تمييزاً واضحاً

وقف احتجاجية لأهالي شهداء وجرى المدافعين عن الشرعية



نظم أسر شهداء وجرى القوات المسلحة والأمن وأنصار الشرعية الدستورية وقفة احتجاجية الخميس بميدان التحرير تديداً بالقرار الجمهوري رقم (178)، وكل القرارات التي تنتقص من تضحياتهم الوطنية. وطالبت الوقفة برعاية أسر الشهداء، ومعالجة الجرحى الذين لا يزالون يعانون من

ممتلكاتها.. كما ان آخرين قتلوا وهم معتصمون في اماكنهم جراء الغزوات والغارات الارهابية التي كانت تشن عليهم من وقت لآخر من قبل عناصر قبلية وارهابية وقتلة ومجرمين كانوا داخل تلك الساحات.. وكان الاجدر بالحكومة والرئيس على الاقل الوجود تمييزاً او خصومة بين المواطنين..

كما دعت البيانات فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي النائب الاول لرئيس المؤتمر الشعبي- الامين العام - لاعادة النظر في القرار وتصحيح الوضع باصدار قرار بإنشاء صندوق واحد يتولى عملية الرعاية لجميع الضحايا من أبناء الوطن دون تمييز او اتقافية.. وبما يتفق مع الواقع وجهود التسوية ومانصت عليه المبادرة الخليجية.

الميثاق - خاص
توالى ردود الافعال الغاضبة من القرار الجمهوري الذي يحمل رقم (178) الصادر الاسبوع الماضي.. وتلقت الميثاق خلال اليومين الماضيين سيلاً من البيانات من قيادات وقواعد المؤتمر بالمحافظات وأحزاب التحالف الوطني إضافة الى منظمات مدنية وحقوقية- نددت جميعها بالانتقائية التي تضمنها البيان في استبعاد ضحايا آخرين من أبناء الوطن تكفل كل القوانين والدستور حق رعيتهم والاهتمام بهم من الدولة.. بطرق عادلة ومتساوية.. وبينما استنكرت البيانات ما وصفته بالتجاهل المتعمد، لمات الضحايا الذين سقطوا في الازمة السياسية المفتعلة وتداعيات الحرب على الازمة في ابين.. وقالت ان القرار مثل انتقائية واضحة ما يخالف مبدأ المساواة بين المواطنين.. كما حمل تمييزاً من حيث شمل فئة بعينها واستبعد فئات أخرى كانت ضحية أزمة..
وجاء في تلك البيانات "فأذا كان شباب الإصلاح والمشارك وغيرهم ضحايا موجات عنيفة بينهم وبين الامن فان ضحايا الازمة الآخرين قتلوا وهم يدافعون عن الشرعية الدستورية ودولة النظام والقانون وتصدوا لاعداء الحرية والتغيير الديمقراطي ممن كبدوا الوطن خسائر فادحة حين انتهجوا العنف واقتحام المؤسسات ونهب

العيد الـ 51 لثورة 26 من سبتمبر

سبتمبر ثورة ضد استغلال الدين والجاه والمنصب



العيد الـ 51 لثورة 26 من سبتمبر 2013